المواطنة ومراحل تطورها في التاريخ الأمريكي

م .د . محمد وعيد مهدي

المديرية العامة لتربية محافظة ديالى – وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث، المواطنة، الامريكي.

الملخص:

جاءت الرغبة لكتابة هذا البحث ليست فقط لتقديم مسح شامل لتطور المواطنة الأمريكية وانما لتوضيح التفاصيل الدقيقة لكيفية تطور الجوانب المختلفة للمواطنة الأمريكية تاريخيا . وما نريد أن نوضحه في هذا البحث هو تقديم رسم تاريخي للتطورات الحاسمة للمواطنة في التاريخ الأمريكي. وسيخصص جانب كبير من البحث لهذا الغرض لكن الهدف الحقيقي هو إظهار كيف أن المواطنة ارتبطت بشكل كبير مع عملية بناء الدولة الأمريكية وكيف ساعد بناء الدولة في نمو الولايات المتحدة الامريكية كدولة قومية حديثة. ومن المؤمل أن هذا الاستعراض الموجز (وبعض من الملاحظات) قد توفر لنا بعض الآثار التاريخية المفيدة التي عملت على تحقيق مجتمع منصهر في الدولة الامريكية يقوم على تقديس وتعظيم مصطلح المواطنة والعمل على توطيدها وجعلها أساس للتعايش والتفاهم بين الأمريكيين .

المقدمة:

عُدت المواطنة موضوعاً مهماً في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية. إذ كان أمرا مصيريا تكون من التجربة التاريخية للتحديث ليس فقط للدول الغربية بل للدول غير الغربية ايضا . اكتسب موضوع المواطنة أهمية خاصة في سياسات الدول في الوقت الراهن إذ تسعى حكومات الدول لتحقيق "مجتمع متناغم". وفي الواقع، تعود أهمية المواطنة إلى التاريخ السياسي للولايات الامريكية كشعب أصبح أكثر عقلانية ويقظة ودراية بشأن حقوق المواطنة والتمثيل السياسي - والحقوق التي أُستمدت منها أساسيات المواطنة ومع ذلك، لم يحظ هذا الموضوع باهتمام كبير من الأوساط الأكاديمية العراقية حتى وقت قريب. وعليه يهدف هذا البحث إلى مراجعة تطور المواطنة الأمريكية من مرحلة التأسيس حتى أواسط القرن العشرين

ومناقشة التجربة الأمريكية في بناء الولايات المتحدة الامريكية والاستفادة من مخرجاتها ونتائجها . كما يعد هذا الموضوع متميزا وجديرا بالدراسة لأن المواطنة الأمريكية هي موضوع مهم ومعقد . بالإضافة إلى ذلك، فهو استكمال لموضوع مهم من الدراسات الكبيرة والمتميزة السابقة حول هذا الموضوع التي أجراها بالفعل باحثون أجانب في هذا المجال .

المبحث الاول : فكرة المواطنة في التجربة التاريخية الغربية .

كان لفكرة المواطنة تاريخ طويل جدا في الغرب. ويمكن إرجاع أصولها إلى الحضارة اليونانية والامبراطورية الرومانية إذ تحتوي المعاني القديمة للمواطنة على معنيين اثنين على الأقل هما :

1- هوية الفرد داخل الكيان السياسي .
2- الامتيازات والالتزامات الممنوحة من قبل الكيان السياسي الذي ينتمي إليه ذلك الفرد أو يرتبط به [1].

وفي دولة المدينة اليونانية ، كانت المواطنة تعتبر امتيازاً حصرياً يمنح لمن كانت له مكانة مميزة . وكان الشكل الروماني للمواطنة "عمليا وقابل للتوسيع في التطبيق". إذ يحق للمواطنين "الكاملين" التمتع بجميع الامتيازات، مثل الحق في الخدمة العسكرية، والاقتراع، وشغل المناصب، والحق القانوني في الحماية والاستئناف والحقوق "العامة" الأخرى، ومع توسع الإمبراطورية توسعت مفاهيم الجنسية المزدوجة ونصف الجنسية[2] .

تم تقديم مصطلح المواطنة civitas شرط الاقتراع (المواطنة دون حق الاقتراع أو حقوق التصويت) . وبموجب هذا الوضع تم إعطاء الاعتراف القانوني لعدد كبير من السكان غير الرومان الذين غزتهم الإمبراطورية [3].

تم تحجيم مفهوم المواطنة إلى حد كبير خلال العصور الوسطى التي كانت فيها السلطة للكنيسة الرومانية الكاثوليكية. إذ تم استخدام مفهوم الذات لتحديد الارتباط السياسي للفرد بحكامه. إذ اقتصر مفهوم "المواطن" على تحديد الهوية لأولئك الذين يستطيعون ممارسة الحقوق والواجبات بحرية في مدينة أو بلدة اكتسبت ما يسمى بالحريات البلدية[4].

وفي السياق ذاته، حدد المهتمين في مفهوم المواطنة في أواخر العصور الوسطى، مثل هوبز وبودين، المواطنة بدقة على طول خط من العقد الاجتماعي يسيطر عليه حق الملك الإلهي في الحكم. حيث جادل بودين بأن ما يجعل الرجل مواطناً هو " الالتزام المتبادل بين الذات والسيادة ويجب أن ينصف ويقدم المشورة والمساعدة والتشجيع، من جانب آخر، كان

مفهوم الذات في القرون الوسطى هوية شخصية وجماعية، "وعليه كان تمرد أبناء المستعمرات الأمريكية ضد الملك البريطاني عملاً لكسر ذلك العقد وهي العلاقة التي تعود إلى العصور الوسطى"[5] .

وفي الواقع، إتفق المؤرخون بشكل عام على أن المفهوم الحديث للمواطنة بدأ مع الثورة الفرنسية عام 1789، فمنذ ذلك التاريخ بدأت الثورة كتمرد للأرستقراطيين ورجال الدين لتحدي السلطة الملكية لفرض الضرائب، لكن سرعان ما أصبحت الثورة سلطة ثالثة قادت انتفاضة شعبية وعنيفة أدت إلى قيام دولة وأمة جديدة. كما تحولت الدولة من ممتلكات الملك البريطاني إلى ملكية وطنية، أصبح "رعايا" الملك "مواطنين" في الدولة القومية الجديدة [6].

أما من الناحية التاريخية، كانت فكرة المواطنة الحديثة في الاصل إنكليزية . اذ كانت الثورة الإنجليزية (البيوريتانية) في أربعينيات القرن السادس عشر قد تحدت بالفعل خضوع القرون الوسطى بمطالب حق الاقتراع العام للذكور، وحق المشاركة في السياسة. إذ كان أفقر الناس غير مشمولين على الإطلاق بالمعنى الدقيق للكلمة the English government وهنا نرى الفكرة الاولية للمواطنة الحديثة التي حددت الهوية بشكل حاسم بأنها الولاء السياسي مع حق الفرد في المشاركة السياسية في الكومنولث السياسي[7] .

ومن الممكن القول أيضاً، أنه قد يكون المستعمرون الامريكيون أول من تمتع حقًا بحقوق المواطنة الحديثة منذ ذلك الحين وقبل مدة طويلة من حدوث الثورة الامريكية(حرب الاستقلال عن بريطانيا) في عام 1776م أو الثورة الفرنسية عام 1789، لانهم عاشوا في مجتمعات تتمتع بالحكم الذاتي غير أن المستعمرين كانوا بحكم القانون رعايا للملك البريطاني[8] .

وبغض النظر عن كل ما سبق، وضعت الثورة الفرنسية فكرة المواطنة في الممارسة عمليا في أوروبا وربطت بشكل إيجابي فكرة المواطنة بالدولة ذات السيادة ، وتحويل سيادة الدولة إلى دولة قومية والرعايا إلى مواطنين، كما أعلنت الثورة أن الدولة الفرنسية تخص جميع الفرنسيين وتزعم ولاء جميع المواطنين، وبالتالي تحول الولاء الوطني من الملك ذو السيادة إلى الأمة ذات السيادة . ومع هذا التحول، لم تعد الدولة مجرد مكان ومنظمة سياسية بل تحولت الى جمعية ذات عضوية [9] .

وهكذا وحدت الثورة الفرنسية السيادة والجنسية، وطيلة القرن التاسع عشر ارتبطت فكرة القومية ارتباطًا وثيقاً بالسيادة الشعبية (والتي تم تفسيرها على أنها الجمهورية

أو الديمقراطية أو مزيج من الاثنين)، وبذلك قدمت كلتا الفكرتين أسلحة أيديولوجية قوية لصعود البورجوازية لتعزيز الوحدة الوطنية في وسط وشرق أوروبا [10] .

من جانب آخر، حدد دستور فرانكفورت حقوق مواطنة الدولة الألمانية بما في ذلك "المساواة في الحقوق السياسية للجميع دون تمييز ديني بين الطوائف و"المساواة في الأهلية لجميع المواطنين " لشغل المناصب فكانت المواطنة مطلقة وقسرية [11] .

كما أعلن بيان الانفصال الهنغاري عن مملكة آل هابسبورغ أن أي فرد يخون المواطنة سوف تفسر على أنها خيانة للأمة، وحسب نظرية هيجل في التجاوز ساهمت سياسة الدولة بشكل كبير في صعود القومية الألمانية على أساس إنشاء حالة ألمانية موحدة [12] .

أما كارل ماركس، الذي سخر من استخدام الليبراليين للمواطنة باعتباره لايزال يعترف بامتداد المواطنة بانها "تقدماً عظيماً" وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت الأمة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الحديثة ، فحسب وجهة نظره كانت الدولة والأمة في علاقة تكافلية عندما أصبحت الأمة على نحو متزايد تمثل "المبدأ الروحي" للدولة وأصبحت المواطنة لامحالة ضرورة للهوية الوطنية والانتماء القومي [13] .

وفي حقيقة الامر، شهد معنى المواطنة العديد من التحولات الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. اذ أشارت لفظة المواطنة في البداية إلى الهوية القانونية للانتماء القومي للفرد ، لكنها كانت كذلك تجسيدا لعدد من المتطلبات أو الحقوق ، فقد تناول الكاتب مارشال T. H. Marshall في مقالته الأساسية عن المواطن وحدد حقوق المواطنة في ثلاث أشكال : السياسية والمدنية والاجتماعية . وذكر أن مسار كل من تلك الفئات من حقوق المواطنة قد تطور في بريطانيا العظمى، فحسب رأيه حصل البريطانيون في البداية على الحقوق المدنية والوضع القانوني المتساوي للمواطنة في القرن الثامن عشر، ومن ثم الاقتراع الموسع (أو الحقوق السياسية) في القرن التاسع عشر وأخيرا تحققت الحقوق الاجتماعية-الحق في الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة، وما إلى ذلك-في القرن العشرين[14]

حدث التقدم في حقوق المواطنة وفقا لمارشال جنبا إلى جنب مع تعزيز مركزية الدولة القومية، والأهم من ذلك، توسع نطاق الديمقراطية وكما وصفها مارشال لم يتم تحقيق تقدم دون صراع طويل ومستمر لأولئك الذين تم استبعادهم سابقا من قبل الحدود التقليدية للمواطنة، كما طرح تطور المواطنة وتحولها لتحديات أمام بعض المبادئ الأساسية الأخرى للغرب أيضاً، طرحت فكرة المساواة التي كانت الفكرة الأساسية للمواطنة تعني تهديد التسلسل الهرمي الاقتصادي في الأسواق، كما تحدى مطلب الرعاية الاجتماعية العامة

النظام الاقتصادي لرأسمالية عدم التدخل، اذ أجبر ذلك التحدي الحكومة على تعديل سياساتها في الضرائب والنفقات على أساس الضغوط الناتجة عن مدى المشاركة السياسية من عدمها [15] .

وبدءاً من الأربعينيات من القرن الماضي، ناقش كبار المنظرين في الغرب كيفية إيجاد التوازن بين مطالب المواطنة الحديثة والحفاظ على الليبرالية الكلاسيكية، وبالرغم من ذلك استمر الجدل وتبنت معظم الدول الغربية بشكل أو بآخر فكرة رفاهية الدول، وباختصار شديد كانت فكرة المواطنة نتاج تجربة تاريخية غربية مرتبطة بالدول القومية [16] .

وفي حقيقة الأمر، تطورت مع التطور السياسي في الغرب توسيع المعاني الداخلية للفكرة orsubstance كما يجب أن نلاحظ أن ما يسمى " التجربة الغربية "ليست نموذجاً واحداً أو موحداً، لقد تطورت المواطنة بشكل مختلف في الدول الغربية المختلفة حسب الظروف الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة لكل منها، ولكن من الملاحظ أيضا، لقد كانت المواطنة بشكل عام تجربة مشتركة في الغرب، لاسيما في القرن العشرين [17] .

ومن الجدير بالإشارة الى أن، مفهوم الجنسية حمل بعض السمات المشتركة، بما في ذلك[18] :

1- الجنسية تمثل (الهوية القانونية أو الانتماء القومي) .
2- الحقوق تعني (الامتيازات أو الحصانات) والالتزامات (الواجبات والمسؤوليات) المرتبطة بكونك مواطناً .
3- الولاء هو (ولاء الفرد للدولة القومية التي تمنحه المواطنة) .
4- الوضع الاجتماعي للفرد [19] .

التجربة الأمريكية للمواطنة .

بالمقارنة مع تجربة المواطنة الأوروبية (البريطانية خاصة)، فإن تطور تجربة المواطنة الأمريكية كانت أكثر تعقيدا وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التعقيد منها[20] :

أولا. أن الولايات المتحدة الامريكية ولدت من رحم ثورة تحررية ضد بلدها الأم، إذ خلقت حرب الاستقلال الدولة الأمريكية والأمة الأمريكية في وقت واحد، فقد كانت تجربة فريدة إلى حد ما في القرن الثامن عشر لاسيما عند مقارنتها بتجربة قيام الدول في أوروبا في نفس الوقت أو في وقت لاحق، وبالتالي لم تكن مهمة الاباء المؤسسين الأمريكيين[21]، إنشاء دولة

جديدة فحسب، بل كانت أيضاً تشكيل دولة مواطنة جديدة، بالإضافة إلى أن بناء الدولة والأمة يجب أن تتم على أساس نظام حكم جديد ومختلف[22] .

ثانيا. على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية التي كسرت ولاءها القانوني لبريطانيا العظمى، الا أنها لم تتخلص تماما من ذلك التراث الإنكليزي في القانون والحكومة والذي وضع جنبا إلى جنب مع التجارب الاستعمارية للدول الأصلية كأساس في بناء الدولة القومية الجديدة وتشكيل مواطنيها، كما ورثت الدولة الجديدة من المستعمرة تجربة موروثات أخرى، مثل مؤسسة العبودية والتسلسل الهرمي السياسي والاجتماعي على أساس العرق والمعتقدات الدينية، والفصل بين المجالين العام والخاص، وانتشار عدم المساواة الاقتصادية، كل تلك التناقضات طرحت تحديات خطيرة لمبادئ الأمة المعلنة للمساواة بين البشر والحقوق الطبيعية والحرية الشخصية[23] .

ثالثا. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية كأمة من المستوطنين وبلد للمهاجرين، وسرعان ما ظهر الجدل حول من "نحن الناس "، أو" من نحن "، وكان ذلك الجدل حاضرا في بداية تاريخ الدولة، وبقي مثل هذا النقاش تقريبا جزء دائم من تاريخ الأمة الجديدة مع نموها إقليمياً وديموغرافيا ، فكان لابد للقادمون الجدد والمتأخرون أن يتم تشكيلهم أو إعادة تشكيلهم في إطار "نحن الشعب" وفقا لتصورات المستوطنين السابقين . وبعبارة أخرى ، تضمنت عملية بناء الولايات المتحدة الأمريكية خلق شعب واحد متجانس سياسيا من مجموعة من الشعوب المتنوعة في العرق والاثنية الدينية والجغرافية والأيديولوجية والثقافة واللغة وخلفية وطنية لما قبل تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحقيقة، لم يكن من السهل إنشاء واحد من بين الكل أو إنشاء واحد ضمن الكل [24] .

رابعا. ساهم هيكل النظام الأمريكي للحكومة - تحديدا الفيدرالية - في تعقيد مفهوم المواطنة، لاسيما خلال مرحلة ما قبل الحرب الاهلية عندما اصطدمت الجنسية الفيدرالية وحكومات الولايات بشكل متكرر مع بعضها البعض . وفي العصر اللاحق، خلقت الحالة الاقتصادية والهجرة نموا متزايدا للسكان وتحدي جديد للجنسية المزدوجة. وفي ظل تلك الظروف خاضت الولايات المتحدة الأمريكية تجربة تنمية المواطنة (أو تطورها) التي حملت السمات التالية[25] :

1- التماثل بين الشمولية والحصرية في العملية .

2- التوتر المستمر بين العالمية في المبادئ (مثل المساواة) وعدم المساواة بحكم الأمر الواقع في منح الحقوق والامتيازات للمواطنين .

3- الخلاف المستمر بين أولئك الذين تم شمولهم والذين لم يشملوا بالتجنيس .

4- كان العمل مستمر بشكل دائم لإعادة صياغة "نحن الشعب" [26] .

يمكن تقسيم تطور الجنسية الأمريكية تقريبا إلى ثلاث عصور أو مراحل هي: عصر التأسيس، وعصر الحرب الأهلية وإعادة الإعمار ، وعصر الصفقة الجديدة- المجتمع العظيم، إذ كان كل من تلك العصور يتركز في تخصص حدث أو تحول في عملية بناء الدولة وكل منها امتد لمدة طويلة نسبيا [27] .

إذ شملت حقبة التأسيس المدة من 1776 إلى عشية الحرب الأهلية، عصر الحرب الأهلية وإعادة الإعمار غطت المدة من الحرب الأهلية إلى العصر التقدمي، وامتدت حقبة الصفقة الكبرى الجديدة الكثير من القرن العشرين حتى الستينيات. في هذا البحث سنركز على جانبين من جوانب تنامي المواطنة في كل منهما العصر : المواطنة بصفتها وضعا قانونيا (من يجب أن يكون مواطنا) والتوسع والتقلص للحقوق المرتبطة بمصطلح المواطنة (ما هي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المواطن الأمريكي)[28] .

عصر التأسيس. تم تعريف المواطنة الإنكليزية بـ(الخضوع) في القرن السابع عشر على أنها "طبيعية، شخصية ، ودائمية " بمجرد أن يصبح الشخص موضوعا، يظل هو أو هي موضوعا إلى الأبد ويدين بطاعة دائمة إذ كان المستعمرون الأمريكيون رعايا بريطانيين، لكن الثورة أنهت ولائهم لملكه أو ملكها الملك البريطاني. بالمقابل أكد إعلان الاستقلال أن "الحكومات تُؤسس بين الرجال، مشتقة منها صلاحيات عادلة من موافقة الحاكم ". بإعلانه للعالم، وفي حقيقة الامر، خلق الإعلان الجديد حكومة وشعب جديد . لكن الفعل الأول لإنشاء الحكومة والشعب ، قام به المندوبون إلى المؤتمر القاري الذين كتبوا ووقعوا الإعلان، والذين كانوا بالأحرى "غير ديمقراطيين". ففي الوقت الذي تم فيه التوقيع على الإعلان، لم يكن مايسمى بالشعب الأمريكي موجودا في الواقع كهيئة جامعة لأشخاص. إذ استخدم توماس جيفرسون [29]، كاتب الإعلان ، كلمة "نحن" على أي حال ووقع المندوبون وثيقة باسم "نحن" ، وبالتالي، تم إنشاء جسد الشعب الأمريكي (والمواطنين) [30] .

في ضوء ذلك، يمكن القول بأن جيفرسون وأعوانه، عن طريق الخيال أو عن طريق "انقلاب" ديمقراطي، قد خلقوا شعبًا ذا سيادة ؟ لكن من هم الناس؟ هل كان كل فرد من أفراد الشعب مواطنا؟ في الحقيقة لم يكن واضحا ذلك، إذ ضل الغموض بين مصطلحي "الناس" و"المواطنين" موجود منذ البداية . وكانت الوثائق التأسيسية ، مثل إعلان الاستقلال والقرارات المحلية المختلفة ودساتير الولايات تميل إلى استخدام كلمة "شعب" بدلاً من "مواطن" وتشير لهم بالأمريكيين المستقلين حديثًا حسب مواد الاتحاد التي كانت بمثابة أول

دستور دولة للأمة من 1781 إلى 1789 وأعلنت إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية باسم "شعب الدولة "[31] .

بينما كان الدستور الذي صدر عام 1787، وصدق عليه عام 1788، ادعى أن قوة إنشائه جاءت من" نحن شعب الولايات المتحدة "، فقد استخدم في نص الدستور كلمة "الناس" ثلاث مرات ، وعشرون مرة كلمة "شخص" / "أشخاص" وكلمة "السكان" ثلاث مرات، و"المواطن" أحد عشر مرة، وتشير استخدامات كلمة "مواطن" في الدستور إلى أن المواطنة تُعرّف في المقام الأول بواسطة دستور الولاية أو الحكومات، ويلاحظ أن لا مواد الاتحاد ولا الدستور أعطت تعريفًا للمواطنة الوطنية، فقد نصت مواد الاتحاد على أنه يحق لمواطني ولاية واحدة التمتع بامتيازات وحصانات مواطني الولايات الأخرى ، لقد استعار الدستور ببساطة الحكم ولم يدخر جهدا لتحديد المواطنة الوطنية [32] .

أنشأ الدستور حكومة اتحادية رصينة وأكثر قوة، لكنه ترك للولايات سلطة منح الجنسية وتنظيم الحقوق المرتبطة بالمواطنين، وفي الحقيقة، نتج عن ذلك الترتيب سلسلة من التنازلات بين المؤسسين حول إنشاء أول نظام دستوري للأمة، وبالفعل أدت تلك التسويات إلى إنشاء الفيدرالية، التي قسمت السيادة بين الدولة والحكومات الفيدرالية وأنشأت نظاما فعليا للمواطنة المزدوجة مع اعتبار جنسية الدولة أساسية . وبالتالي ، فإن سلطة تعريف المواطنة كانت تعتبر سلطة غير مفوضة للحكومة الفيدرالية ومحفوظة من قبل الولايات ، لكن الدستور خوّل الحكومة الفيدرالية وضع قانون موحد للتجنس، مما يشير إلى أن الحكومة الفيدرالية ستتحكم حصريا في جنسية المهاجرين الوافدين [33] .

من المهم أيضا ملاحظة أن كلمة "مواطن" أو "مواطنين" لم تُستخدم على الإطلاق في وثيقة الحقوق، التعديلات العشرة الأولى التي أضيفت إلى الدستور عام 1791، إذ استخدمت وثيقة الحقوق "الناس" خمس مرات و"شخص"/ "أشخاص" أربع مرات ، وكان المعنى الضمني واضح: الحقوق الأساسية التي يجب حمايتها هنا لم تكن الحقوق الممنوحة للمواطنين بل الحقوق التي كانت مملوكة للأشخاص قبل إنشاء المواطنة . هذه الحقوق كانت بعيدة عن متناول الحكومة(الفيدرالية)، بعبارة أخرى، فكر المؤسسون في الاختلاف بين "الناس" و"المواطنين"، لكن هذا الاختلاف لم يتم توضيحه بشكل صريح حتى صدور الحكم عام 1857 في قضية دريد سكوت[34] .

وفي الواقع، لم تتضمن دساتير الولايات طريقة موحدة لتعريف المواطنة، إذ كانت تعريفاتها لحقوق المواطنة تختلف أيضا عن بعضها البعض. فقد احتوت معظم دساتير

الولايات على وثيقة للحقوق، والتي تضمنت مجموعة من الحقوق وأشارت إلى أنه يجب أن يتمتع "الناس بموجب دساتير الدولة، ببعض الحريات والميزات، مثل الحق في حيازة الممتلكات، وحق المثول أمام القضاء (الحق في الحرية الشخصية)، وحرية التعبير عن الرأي والصحافة ، وحرية الدين، والحق في الالتماس ، والحق في العدالة الجنائية" [35] .

وعلى الرغم من أن، التعريف الدستوري للمواطنة كان غير واضحا في الدستور الاتحادي الأصلي، قامت الحكومة بعدد من المحاولات لتحديد المواطنة الفيدرالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، إذ نص قانون التجنس لعام1790 على أن "الأشخاص البيض الأحرار" هم فقط المؤهلون ليصبحوا مواطنين من خلال عملية التجنيس [36] .

وفي السياق ذاته، ظهرت أهمية تفسير معنى المواطنة في حكم قضية شيروكي نيشنز ضد جورجيا (1831) ،عندما قضت المحكمة العليا بما يلي : "لم يكن الهنود الذين يعيشون في الولايات المتحدة مواطنين أو أجانب، بل كانوا أشخاصا من المحليين" [37] .

جاء القرار الأكثر قسوةً بشأن الجنسية في عام 1857 عندما أعلن رئيس المحكمة العليا روجر ب. في قضية دريد سكوت[38]، بأنه "لا يمكن أن يصبح الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، سواءا كانوا أحرارا أو مستعبدين مواطنين للولايات المتحدة الامريكية ولا يمكنهم أبدا التمتع بالحقوق التي يجب على الرجال البيض التمتع بها "[39] .

وفي واقع الأمر، تطورت حقوق المواطنة بشكل كبير في النصف الأول من القرن التاسع عشر كرد فعل ونتيجة لعدة تطورات منها: تطور نظام الأحزاب السياسية ذات المشاركة الجماهيرية الواسعة، وكذلك أوجدت الهجرة دافعا شعبيا قويا لتوسيع حق الاقتراع بين الذكور البيض. ومن عام 1820 بدأت مختلف الولايات في خفض مؤهلات التملك اللازمة للتصويت لكنها استمرت في الحفاظ على مؤهلات الجنس واللون [40].

من بين الولايات الثماني التي انضمت إلى الاتحاد من عام 1796 إلى عام 1812، منحت خمس ولايات حق الاقتراع لجميع الذكور البيض بغض النظر عن حالة الملكية . بينما طلب الثلاثة الآخرون السماح لدافعي الضرائب فقط. وكانت كارولينا الجنوبية آخر ولاية تلغي أهلية حيازة الممتلكات كشرط للاقتراع. وهكذا، عشية الحرب الأهلية، كان للذكر الأبيض حق الاقتراع، أو الديمقراطية السياسية كانت حكرا للذكور البيض فقط، أي أنه كان توسع المواطنة السياسية فقط لمجموعة مختارة من الأمريكيين[41].

من المهم أن نشير هنا أن، توسيع حق الاقتراع للذكور البيض تزامن مع أول حرمان من حقوق السود في البلاد، وقامت عدد من الولايات بما في ذلك بعض الولايات الأصلية،

بمراجعة دساتيرها أو أقرت تشريعات جديدة إما لوضع حواجز أمام تصويت السود أو رفضها بالكامل لحق التصويت وفي عام 1807، قامت ولاية نيو جيرسي وهي الولاية الأصلية الوحيدة التي سمحت للنساء بالتصويت بإلغاء التصويت من النساء . وفيما يتعلق بالحقوق المدنية، مُنعت المواطنات من حيازة الممتلكات [42] .

وفي الحقيقة، كان هناك تقسيم واضح بين المجالين "العام والخاص"، الذي يهدف إلى الحفاظ على سيطرة الذكور على التسلسل الهرمي الاجتماعي والاقتصادي في الأسرة والمجتمع . وهكذا، نرى تطورا موازيا : للتحول الديمقراطي والمساواة بين المواطنين الذكور البيض تزامن مع حرمان النساء غير البيض من حقوقهن واستبعادهن المستمر من المشاركة الكاملة في السياسة [43].

وفي السياق ذاته، أشار فريدريك دوغلاس [44]أبرز الداعين إلى إلغاء عقوبة الإعدام من السود كثيرا إلى حكومة الولايات المتحدة الامريكية الاتحادية وحكومات الولايات على أنها حكومات "أنتم" في نقده التحيز العنصري ضد السود قبل الحرب الأهلية وتم تسليط الضوء على إرث الحقبة التأسيسية لحقوق المواطن والمواطنة من خلال تعايش عنصرية المواطنة مع ديمقراطية الذكور البيض ، والفصل بين المجالين العام والخاص للنساء ، واللوائح الرسمية في البت في القضايا المتعلقة بالمواطنة، وإخفاء نسبي لحقوق المواطنة في الأماكن العامة [45].

ولابد أن نشير إلى أنه، في القرن التاسع عشر كانت تلك الحقوق تتماشى كثيرا مع ما وصف بأنها "حقوق مدنية" يمكن لمواطني بريطانيا الحصول عليها، وقد تم تضمين تلك الحقوق في نص الدستور، وحصلت على التوحيد من الاعتراف الفيدرالي بها، والأهم من ذلك، تم تحويلها إلى حقوق محمية دستوريا للمواطنين، (في هذا الوقت، تعني "الحماية" أي لا تستطيع الحكومة الفيدرالية إزالة هذه الحقوق أو تحجيمها) كما كانت الاختلافات في تحديد أهم حقوق المواطنة - الحق في التصويت وتولي المناصب- بدأت تظهر. وواصلت جميع الولايات اتباع الممارسة الاستعمارية المتمثلة في تقييد حقوق التصويت لمجموعة من الاشخاص، وشملت تلك القيود حيازة الممتلكات، والعرق، والجنس، والإقامة، والصفات الأخلاقية، والتصويت وما إلى ذلك[46] .

وفي الواقع، كان الاباء المؤسسون أنفسهم - بصفتهم أصحاب أملاك كبيرة - قلقين للغاية بشأن تأثير الاقتراع غير المشروط، الذي يخشون أن يصبح "أدوات للتمرد والطموح لمجموعات غير مرغوب فيها، إذ ستكون مؤهلات الملكية للتصويت، على حد تعبير عالم السياسة ألكسندر كيسار [47]، "بمثابة حصن ضد بروليتاريا المستقبل الصناعي التي لا تملك

أرضا " تحت ضغط مواطني الطبقة الدنيا أو "الأنواع الدنيا" ، وبالفعل، خففت بعض الولايات مؤهلات الملكية كالاعتراف بمساهمات تلك المجموعات في الاستقلال[48] .

وعلى سبيل المثال، ألغت ولاية بنسلفانيا في دستورها لعام 1776، متطلبات الملكية ومنحت حق الانتخاب لجميع دافعي الضرائب من الذكور البالغين، وكذلك أبناء المالكين الأحرار غير دافعي الضرائب، إذ كان الأمريكيون الافارقة الأحرار ضمنيا قد مُنحوا حق التصويت في عدد من الولايات، بما في ذلك ولاية كارولينا الشمالية وماساتشوستس ونيويورك وبنسلفانيا وماريلاند، وفيرمونت، لكنهم ظلوا بلا صوت في جورجيا وكارولينا الجنوبية وفيرجينيا [49] .

بالمقابل، منعت كل الولايات النساء من التصويت باستثناء ولاية نيو جيرسي حيث سُمح للنساء اللواتي استوفين مؤهلات ملكية الولاية بالتصويت، وسمحت مواد الاتحاد للولايات بالاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على حقوق التصويت، وربط دستور الولاية حق المواطنين في التصويت للاقتراع الوطني من خلال السماح لأولئك الذين سُمح لهم بالانتخاب لأكبر عدد للتصويت لأعضاء مجلس النواب، وترك للولايات سلطة تحديد من يجب أن يكونوا ناخبين، كان هذا الارتباط "الغريب وغير المباشر" بمثابة حل وسط للواقع، وكان من المستحيل على المندوبين التوصل إلى صيغة وطنية موحدة لمؤهلات التصويت لتنفذ على الصعيد الوطني في عام 1787، ومع ذلك، صوت الكثير من الناس مقارنة بالمرحلة الاستعمارية [50] .

من الواضح للعيان أن مصطلح "المواطنة" في ذلك الوقت كانت مميزة ومختلفة عن مفردة "الشعب"، فعضو مجلس الشعب قد يكون قادر على التمتع ببعض الحقوق المدنية الأساسية بموجب دساتير الولاية ، ولكن فقط أولئك الذين كانوا مؤهلين يمكنهم التصويت للمشاركة في العملية السياسية، وكان حق التصويت امتيازا للانتماء السياسي إلى الأمة [51].

كما يمكن القول أن، مفهوم المواطنة في القرن الثامن عشر حَمل في حد ذاته الفهم السياسي له، فلم تُكون الحكومة الجمهورية بالضبط ديمقراطية حديثة، وكان حق التصويت امتيازا بدلاً من أن يتم منحه لمن يستطيع استخدامه بطريقة مسؤولة وفاضلة، ويمكن فقط للذكور الحاصلين على الممتلكات القيام بذلك، ولا تنتمي النساء والفقراء والملونون (العبيد والسود الأحرار على حد سواء) إلى مجموعة " المواطنون السياسيين "بسبب افتقارهم إلى الملكية أو الشعور بالمسؤولية أو الميزات الجمهورية [52] .

المبحث الثاني . عصر الحرب الأهلية وإعادة الإعمار .

كانت مرحلة الحرب الأهلية وإعادة الإعمار هي التحول الحقيقي في معنى المواطنة الأمريكية وحقوق المواطنة، إذ ألغى التعديل الثالث عشر للدستور (تم التصديق عليه في1865) العبودية وقدم ضمانا دستوريا للعبيد المحررين، وأصبحت بداية الحرب الأهلية القوة الدافعة لإعادة تعريف المواطنة الأمريكية وحقوق المواطنين[53] .

كما حدد قانون الحقوق المدنية لعام 1866، وهو أول قانون للحقوق المدنية في البلاد، لأول مرة مؤهلات المواطنة للأمريكيين بلغة واضحة لا لبس فيها، وجاء فيه "جميع الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة ... هم بموجب هذا أعلن أنهم من مواطني الولايات المتحدة وهؤلاء المواطنين من كل عرق ولون لهم نفس الحق ، في كل ولاية وإقليم في الولايات المتحدة، كما يتمتع بها المواطنون البيض، ويجب أن تخضع لمثل العقاب والآلام والعقوبات، إذ أطاح القانون بحكم دريد سكوت ، بالإضافة إلى ذلك نص على عدد الحقوق المحددة التي تخص المواطنين الأمريكيين، بما في ذلك الحق في التملك ونقل الملكية والحق بتوقيع وتنفيذ العقد ، والحق في هيئة التحكيم والشهادة في المحكمة" [54].

جاء مبدأ حق المواطنة في وقت لاحق مدمجا في نص التعديل الرابع عشر (تم التصديق عليه عام 1868)، كما حظر التعديل على حكومات الولايات من حرمان المواطنين الأمريكيين من امتيازاتهم أو حصاناتهم ، كما منعت حكومات الولايات من حرمان أي شخص من حياته وحريته وممتلكاته دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو حرمانه من المساواة وحماية القوانين وكان التعديل الرابع عشر هو الآلية الدستورية الأكثر أهمية التي غيرت المفهوم وممارسة الجنسية الأمريكية، لقد أسس مبدأ حق المواطنة بينما عكس ما قبل الحرب العلاقة بين المواطنة الفيدرالية وجنسية الولاية، وجعل الجنسية الفيدرالية المواطنة الأساسية للمواطنين الأمريكيين[55] .

لكن مرة أخرى، لم يكن توسع الديمقراطية معبرا عن الاقتراع العام الحقيقي، إذ تم حرمان النساء مرة أخرى من الحق في التصويت على الرغم من كفاحهن المستمر منذ عام 1848، وانتظرت المواطنات الأمريكيات خمسين عاما أخرى إلى أن تم اعتماد التعديل التاسع عشر (تم التصديق عليه في 26/ آب/ 1920) لمنح المرأة حق التصويت على الصعيد الوطني وتم إيقاف تنفيذ التعديل الرابع عشر والتعديل الخامس عشر وتعطلت بنودهما في عصر ما بعد إعادة الإعمار [56].

كما نقل التعديل مسؤولية حماية حقوق المواطنين من حكومات الولايات إلى الحكومة الفيدرالية، وتمكين الأخيرة من لعب دور أكبر في عملية بناء الدولة، وفي السياق ذاته، أكد التعديل الخامس عشر (المصدق عليه في عام 1870) على مبدأ حق الاقتراع العام للرجل على النحو المنصوص عليه من قبل قانون إعادة الإعمار لعام 1867 وجعل حق الاقتراع للذكور السود حقا عاما على مستوى البلاد، ويمتد الحق إلى الحق السياسي لمشاركة الرجال السود المحررين آنذاك، الذين اعتبروا حق التصويت ليس فقط امتيازا للمواطنة ولكن أيضا رمزا للمكانة الاجتماعية [57] .

وفي الواقع، كان للتفسيرات المحافظة للمحكمة العليا الكثير من الضرر، إذ أعطى حكم المحكمة في قضايا مايسمى بالمسلخ عام 1873، نظرة ضيقة ومحافظة إلى حد ما لتفسير نطاق ومقصد التعديل الرابع عشر وإحياء ما قبل الحرب للنظرية الدستورية بما يخص الجنسية المزدوجة، وأعادت حكومات الولايات سلطة تحديد وتنظيم حقوق المواطنين، وتم تخفيف سلطة الحكومة الفيدرالية وتحجيمها، وسارعت الولايات الجنوبية التي تأخرت حتا سبعينيات القرن التاسع عشر لإعادة السلطة إلى البيض لاغتنام الفرصة لتطبيق قوانين الفصل العنصري أولاً ثم إجراء حملات سياسية لطرد السود من الحقوق السياسية ثانياً [58].

إذ تعرض المواطنون الأمريكيون من أصل أفريقي إلى التميز العنصري، وعدم التمكين السياسي، والاستغلال الاقتصادي الصريح في الجنوب ، كل هذا جرى باسم ممارسة سلطة حكومات الولايات التي حظيت بتأييد كبير من المواطنين البيض، وبالفعل تم كتابة الفصل العنصري في قوانين الولايات الجنوبية وتم تنفيذه كطقوس أو عادة محلية، مبررة ذلك بصدور القانون، وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قامت الولايات الجنوبية بمراجعة دساتير ولاياتها فانطلقت ثورة مضادة ضد الروح الديمقراطية لإعادة الإعمار، وتم تبني مجموعة متنوعة من الآليات القانونية ، مثل ضريبة الاقتراع، واختبار معرفة القراءة والكتابة، لحرمان الناخبين السود في الجنوب[59] .

لم تكن الثورة المضادة محصورة في الجنوب ، فقد انتعشت المواطنة المستندة على العرق والعنصر في أواخر التاسع عشر، إذ أخذ قانون الاستبعاد الصيني لعام 1882 زمام المبادرة ومنع القانون العمالة التعاقدية من الصين من الدخول للولايات المتحدة الامريكية وجعلت أولئك الموجودين بالفعل في البلاد غير مؤهلين للحصول على الجنسية (وبالتالي منعهم من أن يصبحوا مواطنين)[60] .

وكان التعديل الرابع عشر قد أشار إلى منح الجنسية للسود والعبيد السابقين، وعلى وجه التحديد تم استبعاد السكان الأصليين الأمريكيون (الذين لم يتم منحهم الجنسية)، وفي الواقع، استمر حرمان الأمريكيين الأصليين من هذا الحق ليتم تجنيسهم بموجب قانون التجنس لعام 1870، هذا "الاستبعاد المزدوج" لم يتم تصحيحه إلا بعد موافقة الكونغرس على قانون الجنسية الهندية لعام 1924[61] .

تم تعديل القانون عدة مرات ليشمل العمالة الآسيوية المتعاقدة جميعها من الهجرة إلى الولايات المتحدة الامريكية، كما تمت إضافة قيود أخرى إلى حقوق المواطنين، على سبيل المثال، نص قانون عام 1887 على أن المواطنين فقط أو أولئك الذين أعلنوا عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين يمكنهم امتلاك عقارات في الولايات المتحدة الامريكية، ونفذ قانون الهجرة الوطني لعام 1924 نظام الحصص الأصلية، والذي يحدد الحصة السنوية لأي جنسية من الحصص بنسبة 2٪ من عدد الأطفال للأشخاص الأجانب من الجنسية المقيمين في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1890[62].

أعطى هذا النظام الافضلية للمهاجرين من دول أوروبا الغربية على أولئك القادمين من شرق وجنوب أوروبا بينما استمر منع الآسيويين، كما تم تعريف المواطنة بشكل متزايد على طول الخط الجنساني،وفي عام 1910 وضعت العديد من الولايات قوانين لتعريفها وتنظيم الأجانب غير المؤهلين وحرمانهم من حق ملكية الأرض ووضع شرط نص على أنه "في حالة أن تقوم أي امرأة بالزواج من أحد هؤلاء الأشخاص بأنهن سيفقدن وضع جنسيتهن"[63].

كما نص قانون الاغتراب لعام 1907، على ان النساء الأمريكيات اللائي تزوجن من أجانب فقدن جنسيتهن بالفعل حتى لو استمرن في الإقامة في الولايات المتحدة الامريكية بموجب قانون الكابلات من عام 1922، الى أن تم تعديل أو مراجعة قانون المغتربين ، مما سمح للنساء الأمريكيات المتزوجات من الأجانب للاحتفاظ بجنسيتهن فقط إذا تزوجوا من رجال من دول مؤهلة لرعاياهم للحصول على الجنسية الأمريكية ، أي ليس من الصين أو اليابان. مثلا أن: امرأة مولودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتزوجت من صيني أو ياباني سوف تفقد جنسيتها بموجب هذا القانون [64] .

ومن المهم أن نلاحظ هنا، أنه في أواخر القرن التاسع عشر كان مفهوم حقوق المواطنة مثيرا للاهتمام وأحتوى على تغيير مهم، بالنسبة لمعظم مرحلة ما قبل الحرب، لم تحتل الحقوق المدنية أو حقوق المواطنة مكانة بارزة في العملية القضائية، إذ تضمنت معظم

النزاعات القانونية حول الحقوق حق الملكية والمستحقات، وكان إصدار قانون الحقوق المدنية لعام 1866 والتعديلات الدستورية الثلاثة (15،13،14) حقبة جديدة في التاريخ الأمريكي من حقوق المواطنة (وليس الحقوق المدنية فقط)، وأصبحت الحقوق والمواطنة أكثر تحديدا مع بعضها البعض. مثل الحق في الحياة والحرية والملكية، المنصوص عليه أصلاً في التعديل الخامس ولاحقًا في التعديل الرابع عشر. إذ تم إدراج الحق في الملكية لأول مرة في قانون الحقوق المدنية لعام 1866 كحماية أولية للعبيد للتفاوض بشأن عقد العمل وامتلاك ملكية الأرض ، ومع ذلك، تم تحويل هذا الحق إلى أكثر حق متنازع عليه في حقوق المواطنة في أواخر القرن التاسع عشر[65].

لابد أن نشير إلى أنه، تطورت المطالبة بالحق في التملك وظهرت على أنها "حرية التعاقد" ، كسلاح قوي للصناعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا ، فإن المحاولة الثورية لتأسيس الحق في المساواة الاقتصادية للعبيد المحررين تحولت إلى مطالبة دستورية للرأسماليين بممارسة عدم التدخل في الاقتصاد ورفض أي تدخل للحكومة وإنكار حق الطبقة العاملة في الاحتجاج، في الوقت نفسه، أعطى العمل المنظم أيضاً تفسيراته الخاصة للحق الاقتصادي، ولم يعد من الممكن استعادة أو الحفاظ على الاكتفاء الذاتي الاقتصادي التقليدي ، كما ناضل العمال المنظمون لحماية الحقوق كمواطنين قادرين على البقاء في اقتصاد السوق ، إذ طالبوا بالحق في التفاوض والمساومة في الأجور وساعات العمل وظروف العمل الأكثر أماناً، وهو يختلف عن حق الفرد الأصلي في العمل والسعي للملكية الشخصية وتحول الى حق جماعي منظم للتفاوض في السوق، وأن يمارس العمال حقوق أخرى كمواطنين ، وخاصة الحق في التصويت ، والحق في تقديم الالتماسات والحق في الاحتجاج، والكفاح من أجل تغيير وضعهم الاقتصادي [66].

ساهمت الاحتجاجات العمالية المنظمة، جنباً إلى جنب مع الحركة الشيوعية في أواخر القرن التاسع عشر، وكانت بمثابة مقدمة للحركة التقدمية، بإصلاح اجتماعي كبير ووضعت الأساس للمرحلة الثالثة من التحول للمواطنة، إذ أعادت الحركة التقدمية تحديد هدف الدولة الأمريكية، وأعطت الحركة الجديدة تفسير المبادئ الدستورية الأصلية "الرفاه العام" و "العدالة الاجتماعية"، إذ كانت هذه المبادئ التزاماً قومياً أمريكياً جديداً ، وامتدادا ل"ولادة الحرية الجديدة" التي أطلقها لنكولن خلال سنوات الحرب الأهلية، كما أجبرت الحركة الحكومة الفيدرالية (أو الدولة القومية) على تحمل مسؤولية تنفيذ الإصلاحات الأساسية التي تخدم الولايات المتحدة الامريكية [67].

المبحث الثالث. المواطنة الأمريكية وبناء الولايات المتحدة الأمريكية.

يعد عصر المجتمع الجديد- الصفقة الكبرى، المرحلة الثالثة من تطوير المواطنة التي كانت متجذرة في الحركة التقدمية، ولكنها تحققت خلال صفقة فرانكلين دي روزفلت الجديدة في ثلاثينيات القرن العشرين ووصلت إلى مرحلة النضج في حركة الحقوق المدنية في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كانت الصفقة الجديدة إصلاحاً استباقياً للولايات المتحدة الامريكية الدولة الرأسمالية التي واجهت أزمة اقتصادية غير مسبوقة، أدى الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة تعريف معنى وممارسة الجنسية الأمريكية، وكان أهم حقين من حقوق المواطنة التي أقرتها الصفقة الجديدة هو تشريع الحق في المفاوضة الجماعية والحق في الضمان الاجتماعي[68] .

كان الحق في التنظيم والتفاوض تطوراً هاماً في حق المواطنة، وكان أكثر من حق للتفاوض للحصول على راتب أو ظروف عمل أفضل، إذ احتوى الحق على مجموعة واسعة من الحقوق الاقتصادية والقيم الاجتماعية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في الحصول على أجر لائق (أجر معيشة)، والحق في الأمن والصحة فضلا عن تحسين ظروف العمل والحق في التنظيم والانضمام إلى النقابات[69] .

ولم تكن هذه الحقوق مجرد حقوق اقتصادية ، بل كانت حقوق اجتماعية وسياسية على حد سواء، إذ كان "الحق في الكسب" ضرورة لازمة للحصول على مشاركة عادلة ومحترمة ومحمية في الاقتصاد الوطني، وكان الحق في التنظيم نسخة حديثة تمثل حرية التجمع، لكن تلك الحقوق قمعت من قبل المحكمة العليا خلال عصر التصنيع تحت ذريعة حماية "حرية العقد" بينما أكدت الصفقة الجديدة أن هذا الحق حقاً أساسيا للمواطنة [70] .

وفي السياق ذاته، فرضت الحكومة الفيدرالية الحق في الضمان الاجتماعي بالرغم من بطء تطوره وطبيعته المتواضعة في البداية مقارنة بالتشريعات الاجتماعية في أوروبا خلال نفس المدة، إذ كان إنجازا بارزا لنظام الرفاهية الأمريكي الذي بدأ خلال مرحلة الحرب الأهلية وامتد ليشمل عددًا أكبر من السكان ، وقد يُفهم على أنه فَعل بناء الدولة - سياسة "تكوين مجموعة العملاء" لكنه كان لا لبس فيه عملاً من أعمال بناء الأمة " لربط الرفاه الاقتصادي للمواطنين العاديين بشكل دائم بالسياسة الاقتصادية لإعادة توزيع الدولة" [71] .

تطلب ذلك الأمر من الحكومة الفيدرالية أن تتخذ إجراءات جديدة وربط مصالح المواطنين العاديين بمصالح الحكومة فالولاء للأمة كان لا يعد واجباً سياسياً فحسب بل

ضرورة اقتصادية مؤكدة، بينما غيرت الصفقة الجديدة معنى الليبرالية الأمريكية التقليدية، فالليبرالية الجديدة أو الصفقة الجديدة الليبرالية شددت على الدولة الناشطة وبسط حقوق المواطنة ، كانت هذه الأيديولوجية أيضاً رداً على تغيير النظام السياسي والاقتصادي الدولي مثلما فعلت الحرب الأهلية في القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى في القرن العشرين، وكانت الحرب العالمية الثانية قوة دفع مهمة لمركزية الدولة الوطنية وعولمة المصالح الأمريكية[72] .

وفي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حدثت موجة جديدة من إصلاح سياسة الهجرة التي تدفقت تدريجياً لإزالة الأصول الوطنية التقليدية كمعايير للهجرة ، وكانت أعداد كبيرة من المهاجرين غير الأوروبيين قادرة على دخول الولايات المتحدة الامريكية وتغيير التركيبة الديموغرافية للسكان الأمريكيين، وبموجب قانون الهجرة لعام 1965، بين عامي 1966 و1991 ، تم قبول 15.53 مليون مهاجر في الولايات المتحدة الامريكية[73] .

كان الإصلاح الأكثر أهمية وفائدة في مجال حقوق المواطنة هو حركة الحقوق المدنية التي نتجت عن تتويج جهود أجيال عديدة من المواطنين الأمريكيين البيض والسود مما أجبر الحكومة الفيدرالية على أن تتعامل مع قضية الفصل العنصري والمواطنة من الدرجة الثانية في الجنوب، وفي الحقيقة، بدأت الحكومات الفيدرالية من بداية ولاية الرئيس ترومان بإلغاء قوانين الفصل العنصري في الجيش والقوانين الفيدرالية ذات الصلة بأماكن العمل وقادت المحكمة العليا الطريق في عام 1954، للإطاحة بمبدأ عمره 58 عاماً وهو "منفصلون ولكن متساوون" في مجال التعليم العام[74].

قضى قانون الحقوق المدنية لعام 1964، على التمييز في التعليم والوظيفة ضد الناس على اساس اللون والجنس، وأدى إصلاح المجتمع العظيم من قبل ليندون جونسون إلى توسيع محتويات حقوق المواطنة، إذ توسعت مسؤوليات الخطة الاتحادية في مجالات توفير التعليم للمواطنين وتحسين ظروف مستوى المعيشة وبرامج الرعاية الموسعة للمحتاجين، ولم يبقى سوى عدد من الحقوق التي تم الاحتفاظ بها للدولة ليتم استيعاب مسؤوليات الحكومات في حماية صلاحيات الحكومة الفيدرالية [75] .

وبلا شك، أقرت حركة الحقوق المدنية عدداً من قوانين المواطنة الجديدة، بما في ذلك الحق في التعليم، والمساواة في الاستخدام العام للعيش في بيئة صحية والخروج من الفقر ، والأهم من ذلك، الحق في العيش والتمييز والتمثيل السياسي[76] .

عُرفت الستينيات باسم عصر الحقوق، إذ كان احد السمات البارزة لتوسيع حقوق المواطنة في القرن العشرين هو التركيز على حقوق المجموعة وحقوق المواطنة، ولعب الأمريكيون الافارقة دوراً رائداً في حركة الحقوق المدنية ، وكان الهدف الأول منها هو الحصول على المساواة العرقية من خلال الحصول على حماية القوانين، وفي الواقع، ساعد ذلك العمل أيضاً في إلهام مجموعات أخرى ، مثل الأمريكيين الأصليين والنساء وذوي الأصول الاسبانية والأقليات العرقية الأخرى للمطالبة بحقهم في الحصول على التجنيس [77] .

من جانب آخر، واجهت الليبرالية الكلاسيكية وحقوق الفرد تحديات اجتماعية جديدة ولم تستطع حل مشكلة الظلم وعدم المساواة في العصر الحديث كالفقر على سبيل المثال، وقد يُنظر إليه على أنه نتيجة لنقص الأخلاق الشخصية والقدرة، غير أنه يعتبر مرضاً اجتماعياً بسبب اقتصاد السوق، وفي ظل هذا السياق الاجتماعي سيكون التركيز المستمر على الحقوق الشخصية التقليدية والذي يعني إهمالاً تاماً للحقوق الأساسية في الحياة لمن يعيشون على هامش اقتصاد السوق ، وفي الحقيقة، لم يكن السوق حراً أبداً وكان رأس المال امتيازاً للبدء به، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضاً من الناحية السياسية ، ولتحدي وكسر هيمنة رأس المال على السياسة والاقتصاد والمجتمع المدني كان يجب استخدام حقوق المواطنة الجماعية للمطالبة بإعادة تعريف حقوق المواطنة ومسؤوليات الدولة [78] .

من الواضح للعيان أنه، يُظهر مسار الجنسية الأمريكية تطور متناقضاً ، شامل داخلياً لكن حصرياً خارجياً، ومن الملاحظ أيضا أن، طبيعة الهوية الوطنية والانتماء القومي تعارضت مع المواطنة العالمية ، وهكذا نرى القوة الدافعة لضم أكبر للأمريكيين للمواطنة، أو التوسع الأكبر في حقوق المواطنة كانت بطبيعتها قومية نابعة من الحاجة لخلق ولاء للولايات المتحدة الامريكية، وكانت المواطنة الملتزمة أمرا حتميا للاستقرار السياسي المحلي والتوسع الخارجي للولايات المتحدة الامريكية [79] .

وفي الواقع، شكل النظام الأمريكي الديمقراطية الممثلة للحكومة الذي جعل من المستحيل القيام بتوسع المصالح الأمريكية في الخارج بدون دعم من مواطنيها، غير أنه لم يؤدي تدويل المصالح الأمريكية إلى تدويل التصور الأمريكي عن العالم، وبدلاً من ذلك أدى إلى تعزيز الشعور الأمريكي بالذات وخلق نظرة داخلية أكثر تجاه المصالح الأمريكية، وبذلك واصلت الوطنية أو النسخة الأمريكية من القومية أن تحل محل الأممية[80] .

الخاتمة:

أدى إدراج مجموعات جديدة فضلا عن التوسع التدريجي في الحقوق إلى خلق مجموعة جديدة من المواطنين، ولكن تغيرت أيضاً بشكل كبير مسؤوليات الحكومة، فقد تركت العديد من الموضوعات المرتبطة ارتباطاً وثيقا بالمواطنة، حرفة الدين المدني أو القيم الأساسية للأمة ، وعلى سبيل المثال كان الجيل المؤسس أيضاً أول بناة الأمة، مثل توماس جيفرسون الذي اعاد كتابة ملاحظاته عن فرجينيا، دون تخيل أو تذكر ماضي الأمة .

تم إنشاء "العقيدة الأمريكية" من قبل المؤسسين، الذين كانوا يأملون أن يتلقى التعليم اهتماماً خاصاً دائماً واهتماماً حتى عندما كانت الدولة القومية ضعيفة وهشة، وتطلب قانون الشمال الغربي 1787 تخصيص الكثير من الأراضي في جميع المقاطعات المنظمة حديثاً ليتم وضعها جانباً لانشاء المدارس، ومن خلال قوانين منح الأراضي لحقبة الحرب الأهلية ، بدأت الحكومة الفيدرالية في دعم التعليم العالي، إذ أكد قانون بلير التعليمي في أواخر القرن التاسع عشر على أهمية التعليم في خلق المواطنة الحديثة .

كما ارتبطت المواطنة ارتباطاً وثيقًا بعملية بناء الدولة، إذ قدمت الحرب الأهلية الفرصة الأولى للحكومة الفيدرالية لخلق مواطنين بأعداد كبيرة وتوسيع الحقوق لملايين من الذين تم استبعادهم من المجتمع السياسي، وربطت الحرب المساواة بين المواطنين السود والبيض ببقاء الأمة، بينما خلقت حرب الاستقلال الاتحاد غير أن الحرب الأهلية هي التي خلقت الولايات المتحدة الأمريكية وأكملت عملية بناء الدولة من خلال حل قضية السيادة المتنازع عليها. أما الحروب الأخرى - الحرب العالمية الأولى، الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة - استمرت نحو زيادة السيطرة المركزية على نظام المواطنة في القرن العشرين، مما أوجد بعد ذلك نوعا جديدا من المواطنين ، فقد ارتبطت المواطنة ارتباطا وثيقا بعدد من وظائف الدولة الأخرى، وخاصة إعادة التوزيع، ومع توسع مسؤوليات الدولة من توفير التعليم، الرفاه والصحة، أصبح المواطنون يعتمدون أكثر فأكثر على الدولة ، وأصبح الشعور بالانتماء الوطني حقيقة بسبب الفوائد الاقتصادية التي حصل عليها المواطنون أو كانوا يأملون الحصول عليها من الدولة الوطنية، وبذلك توطدت مصالح المجتمع بين المواطنين والدولة الوطنية .

الاستنتاجات .

يمكن استخلاص عدة ملاحظات من هذا الاستعراض الموجز لتطور المواطنة الأمريكية. فقد كان تعريف المواطنة الأمريكية وحقوق المواطنة في حالة تغير مستمر . وكانت

الجنسية في الأصل يحددها العرق والجنس والأصول الوطنية وكان المواطنون متمايزين في الحقوق والمكانة ، والأكثر تضررا بينهم أولئك الذين كان لهم الحق في المشاركة في الحكومة والذين تم استبعادهم ، ولكن مع تطور المواطنة نحو اتجاه أكثر شمولية واحتضاناً، وإلغاء القيود المبكرة على العرق، وبعد أن أصبح العرق كيان قانوني داخلي وشامل، لكن هذا الكيان القانوني ظل كمفهوم مجرد للمساواة حتى منح حقوق متساوية لجميع المواطنين، وبالرغم من كل تلك الصعوبات تنامت حقوق المواطنة ببطء شديد وواجهت الكثير من التراجعات والانحدارات، ولم يكن التطور أبداً في خط مستقيم ولم يكن أبداً قصة انتصار بسيطة .

ويمكن حصر مراحل تطور المواطنة في الولايات المتحدة الامريكية بالاتي :

- من حيث المساواة المدنية لم يتمتع الأمريكيون من أصل أفريقي بالمساواة المدنية إلا بعد مرور أكثر من قرن على تحررهم من العبودية ، ولم تحصل النساء على حقوق تصويت متساوية حتى عام 1920، لكن الاتجاه العام للتنمية كان نحو مجتمع أكثر شمولاً .
- نتج عن التنمية الشاملة للمواطنة وتوسيع حقوق المواطنة أفكار متنازع عليها وملاحقات ونداءات، وبرز أولئك الذين تم استبعادهم من قبل مجتمع الصفقة العظيم الذين لم يتوقفوا عن التفكير كمواطنين ولم يتوقفوا عن تحدي النظام الذي استبعدهم .
- لم تكن المواطنة مجرد هوية قانونية، بل كانت إحساساً بالانتماء السياسي والوطني وكذلك "المكانة الاجتماعية" ومن أجل التمتع بالمواطنة لم يكن المرء يحتاج فقط إلى حق التصويت ولكن أيضاً الحق في الكسب ، ولم يكن الحق الأخير جزءاً من الفهم الأصلي لحقوق المواطنة .

-عكست المواطنة تنمية تجربة بناء الولايات المتحدة الأمريكية ، في هذه الحالة ، "بناء الدولة" يشير إلى بناء مواطنة وطنية ملتزمة سياسياً وأيديولوجياً بالقيم الأساسية للأمة وتعلن الولاء لها ، في كل من العصور الثلاث المذكورة أعلاه ، إذ نلاحظ وجود توسع كبير في عدد المواطنين إلى جانب توسع كبير في حقوق المواطنة ، خلق الاستقلال "شعب" جديد ووسعت حقوق التصويت لتشمل الذكور البيض ، كما غيرت الحرب الأهلية وإعادة الإعمار العبيد السابقون في المواطنين والناخبين ، وأضافت المواطنة العديد من الأشخاص غير الأنجلو ساكسونيين وربطت الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بمسؤوليات الحكومة .

الهوامش:

(1)T. H. Marshall، Class، Citizenship and Social Development ، Cambridge University Press، 1964، p 15 .

(2) J. M. Barbalet، Citizenship: Rights Struggle and Class Inequality ، University of Minnesota Press، 1989، p.116 .

(3) Ibid ، p . 117

(4)T. H. Marshall Op ، Cit ،، p.16 .

(5)Derek Heater، Citizenship: The Civic Ideal in World History، Politics and Education ، Manchester University Press، 1999، p .17.

(6)Christian Joppke، Immigration and the Nation-State : The United States، Germany، and Great Britain ، Oxford University Press، 1999، p . 5 .

(7) Ibid، p . 7 .

(8)Alexander Keyssar، The Right to Vote: The Contested History of Democracy in the United States ، New York، 2000، p p ، 9-12.

(9)Bruce Burgett، Sentimental Bodies: Sex، Gender، and Citizenship in the Early Republic ، Princeton University Press، 1998 p .182 .

(10)Ibid، p . 183 .

(11)David Miller، On Nationality ، Oxford University Press، 1995، p . 39 .

(12)Anthony Smith، Nations and Nationalism in a Global Era ، Cambridge: Polity Press، 1995، p . 96

(13) G.Alan Tarr، Understanding State Constitutions ، Princeton University Press، 1998، chapter 3، p .66 .

(14)T. H. Marshall، Op ، Cit ، p . 17 .

(15)Anthony Smith Op ، Cit ،، p. 97 .

(16)Xi Wang، "Building African American Suffrage in the 19th Century،" in The Voting Rights Act، ed. Richard Valelly ، Washington ، 2006، p p . 1-18 .

(17) Ibid، p.19 .

(18)Anthony Smith، Op ، Cit ، p .97 .

(19)Douglass Papers، Series One، Speeches، Debates، and Interviews، ed. John Blassingame، 5 vols ، Yale University Press، 1979-1992 ، pp . 92-95 .

(20) Ibid، p . 96 .

(21)الأباء المؤسسون للولايات المتحدة Founding Fathers of the United States of America، قادة سياسيون ورجال دولة شاركوا في الثورة الأمريكية بتوقيعهم على اعلان استقلال الولايات المتحدة خلال الثورة الأمريكية وكتبوا دستور الولايات المتحدة، ضمن مجموعة كبيرة تعرف بـ"الآباء المؤسسين"، يوجد مجموعتين رئيسيتين : الموقعون على اعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776، وكاتبوا الدستور مندوبي المؤتمر القاري وقاموا بعمل مسودة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية المقترح، وهناك مجموعة أخرى قامت بالتوقيع على بنود الاتحاد، قام الآباء المؤسسون بإسهامات ناجحة في الحد من تجارة العبيد في الولايات الأمريكية، منها منع تجارة العبيد حسب مرسوم الشمال الغربي عام 1787، وإلغاء تجارة العبيد عام 1807. للمزيد من التفاصيل ينظر:

- Richard D. Brown، The Founding Fathers of 1776 and 1787، A Collective View، William and Mary Quarterly، 3rd Ser ، Vol . 33،1976 ، pp. 467-475 .

(22)Douglass Papers، Op ، Cit ، p . 97 .

(23) Desmond King، Making Americans، Immigration، Race and the Origins of the Diverse Democracy، Havard University Press، 2000)، p 76.

(24) Joel. Sibley، The Shrine of Party : Congressional Voting Behavior، 1841-1852، University of Pittsburgh Press، Pittsburgh، 1967، p . 175 .

(25) Ibid ، p . 176 .

(26)Michael. Vorenburg، Final Freedom، The Civil War، the Abolition of Slavery، and the Thirteenth Amendment، Cambridge University Press، Cambridge، 2001، p . 191 .

(27) Claudia D. Goldin، and Frank D. Lewis. "The Economic Cost of the Civil War : Estimates and Implications " Journal of Economic History 25 ،1975، p 73 .

(28) Ibid، p . 74 .

(29) مفكر ورجل دولة أمريكي ، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في فرجينيا عام 1743 ودرس فيها ، وفي عام 1760 دخل كلية وليم ماري لدراسة القانون ، وتخرج فيها ثم عمل في المحاماة ، مَثل مقاطعة الباما في المجلس التشريعي لولاية فرجينيا عام 1769 ، ساهم في صياغة وثيقة إعلان الاستقلال عن بريطانيا عام 1776 ، وعند إقرار وثيقة الحقوق في الدستور الأمريكي 1789 ، تقلد منصب وزير الخارجية في حكومة جورج واشنطن الأولى (1789-1793) ، أسس عام 1792 الحزب الديمقراطي الجمهوري ، أسس جامعة فرجينيا ، وعمل نائباً للرئيس جون آدمز (1797-1800) وتقلد منصب الرئيس لولايتين رئاسيتين للمدة من (1801-1809)،توفي عام 1826. للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Encyclopedia Americana ،Vol.18،New York ،1962،P. 500 .

(30) Charles Fairman ، Reconstruction and Reunion، 1864 -1888 ، New York، 1974، p . 71 .

(31) Ibid ، p . 72 .

(32)Lee Ann . Whites، Gender Matters، Civil War، Reconstruction، and the Making of the New South، New York ، 2005، p . 298 .

(33)Charles Fairman ، Op ، Cit ، p . 72 .

(34) دريد سكوت 1795- 1858، ولد في ولاية فرجينيا ، بيع عام 1833 إلى جون ايمرسون، الذي كان طبيباً مساعداً في جيش الولايات المتحدة عام 1834. وملخصها أن مالكه أخذه إلى منطقة حرة ثم عاد إلى الجنوب ليعيش محتفظاً بـ سكوت كعبد، وقد تم دعم قضيته من قبل دعاة إلغاء عقوبة الإعدام الذين أرادوا أن تقرر المحاكم أنه بمجرد انتقال العبد إلى منطقة كانت العبودية فيها ممنوعة يصبح العبد حراً في قرار معقد يعكس اختلافات عديدة في تفكير أغلبية القضاة، للمزيد من التفاصيل ينظر :

- Encyclopedia Americana، Vol.9 ، P . 322 .

(35) Don E. Fehrenbacher، The Dred Scott Case: Its Significance in American Law and Politics ، New York ، 1978، p . 69 .

(36) Ibid ، p . 331 .

(37)Quoted in : Wheeler، Richard، Voices of the Civil War . New York، 1976، p . 178 .

(38)Frank Edward Deserino، Wearing The Gray Suit، Black Enlistment and the Confederate Military، New York، 2007، P.121 .

(39)Quoted in : Avery O. Craven، Op ، Cit p . 332 .

(40)Frank Edward Deserino، Op، cit ، p 122 .

(41) Richard. Abbott، The Republican Party in the South، 1865-1877، The First Southern Strategy، Chapel Hill، 1986، p . 58 .

(42)Willie Lee Rose، Rehearsal for Reconstruction ،The Port Royal Experiment ،New York، 1976، p.125 ..

(43) Richard. Abbott، Op، Cit ، p . 60 .

(44) فردريك دوغلاس (Frederick Douglass) هرب من سيده في ولاية ماريلاند ، فر إلى أوربا ، وبقي هناك حتى جمع المال اللازم لعتق نفسه من العبودية ، وبالفعل استطاع ان يحقق مبتغاه ، ولم يقف عند هذا الحد بل أصدر صحيفة باسم (نجمة الشمال The North Star) في ولاية نيويورك كما الف كتابا بعنوان (عبوديتي وحريتي My Bondage and Freedom) ، كان لهما اثر بالغ في تأجيج حماس السود الأرقاء ضد أسيادهم ، وزادا من شدة معاداة الشمال للعبودية . للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر طالب حسين الهاشمي، الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865، أطروحة دكتوراه، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص68 .

(45) Quoted in : Willie Lee Rose، Op ، Cit ، p . 126 .

(46) Barrows، Rev. D. D. "The Freedmen of the South،" Christian Advocate and Journal، Vol. 38، No. 46 ،November 12، 1863، p. 217 .

(47) Quoted in : Richard. Abbott، Op، Cit ، p . 61 .

(48) Quoted in : Willie Lee Rose، Op ، Cit ، p . 127 .

(49) Paul . Race Finkelman، Law، and American History، 1700-1990، The African American Experience، vol.3. New York، 1992، P . 168 .

(50) Ibid ، p . 169 .

(51) Barrows، D. D. "The Freedmen of the South،" Christian Advocate and Journal، Vol. 38، No. 46 ، November 12، 1863، p. 232 .

(52)Mark M. Boatner، The Civil War Dictionary. Rev. ed. New York، 1988، p . 127 .

(53) Ibid ، p . 170 .

(54) Eric Foner، The Story of American Freedom ، New York1998)، p p 125-130 .

(55) Barrows، D. D . Op ، Cit ، p . 233 .

(56)Avery O. Craven، The Growth of Southern Nationalism، 1848 -1861 Louisiana، 1953، p 330 .

(57) Najia Aarim - Heriot، Chinese Immigrants، African Americans، and Racial Anxiety in the United States، 1848-1882 ،University of Illinois Press، 2003، p . 129 .

(58) Ipid، p . 130 .

(59)Desmond King، Making Americans: Immigration، Race and the Origins of the Diverse Democracy، Harvard University Press، 2000، p. 56.

(60) Ibid ، p . 57 .

(61)Robert J. Kaczorowski، Robert J. The Politics of Judicial Interpretation : The Federal Courts، Department of Justice، and Civil Rights، 1866-1876 ، New York ، 2005، p . 181 .

(62) Ibid ، p . 182 .

(63)Xi Wang، The Trial of Democracy : Black Suffrage and Northern Republicans، 1860 - 1910 ، University of Georgia Press ، 1997، p . 89 .

(64)Desmond King، Op ، Cit ، p .58

(65) James Kettner، The Development of American Citizenship، 1608-1870 ،Chapel Hill ، 1978، p . 169 .

(66)Quoted in : Willie Lee Rose، Op ، Cit ، p . 129 .

(67) James Kettner، Op ، Cit ، p . 170 .

(68) Judith N.Shklar، American Citizenship: The Quest for Inclusion ، Cambridg، 1991، p . 218 .

(69)Quoted in : Avery O. Craven، Op ، Cit p . 333 .

(70) Quoted in : Willie Lee Rose، Op ، Cit ، p . 128 .

(71)Barrows، D. D . Op ، Cit ، p . 234 .

(72)Richard Franklin Bensel، Yankee Leviathan: The Origins of Central State Authority in America، 1859 - 1877 ، Cambridge، 1990، p . 49 .

(73)Richard L. Aynes، "Unintended Consequences of the Fourteenth Amendment،" in Unintended Consequences of Constitutional Amendment، ed. David E. Kyvig ، University of Georgia Press، 2000، p . 129 .

(74) Richard Franklin Bensel، Op ، Cit ، p . 50 .

(75) Albert J. Raboteau، Canaan Land ، A Religious History of African Americans، New York ، 2001، p . 69 .

(76) Ibid، p . 70 .

(77)ميسون ورد سلمان، السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (1869-1877)، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2021، ص 129 .

(78)فاطمة شيال صابون العايدي، يوليسيس اس. كرانت ودوره العسكري والسياسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية 1822-1885م ، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة واسط ، 2018 ، ص 89 .

(79)Richard Franklin Bensel، Op ، Cit ، p . 52 .

(80)William B. Hesseltine، The Nationalization of Civil Rights، Constitutional Theory and Practice in a Racist Society، 1866- 1883، New York، 1987، p . 294 .

Citizenship and its stages of development in American history

Dr. Mohammed .W . Mahdi

Diyala General directorate of Education

Ministry of Education

master201577@gmal.com

Keywords: modern history، citizenship، American.

Summary:

The desire to write this research came not only to provide a comprehensive survey of the development of American citizenship but also to clarify the exact details of how the various aspects of American citizenship developed historically. This study proposes to provide a historical chart of the critical developments of citizenship in American history. Likewise، the research will be devoted to this purpose، but the real goal is to show how citizenship was closely associated with the process of American nation-building and how nation-building aided the growth of the United States of America as a nation-state .hopefully. this brief review of some notes may provide us with some useful historical effects that work to achieve a fused society in the American state، based on sanctifying and glorifying the term citizenship and working to consolidate it and make it a basis for coexistence and understanding between Americans .